الأمم المتحدة

A/C.2/72/L.33/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 November 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ١٩ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، بيلاروس، تشيكيا، توغو، توفالو، جامايكا، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جنوب السودان، جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساموا، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كيريباس، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، منغوليا، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار منقح

تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٧٠/١٩٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق

161117 161117 17-20231 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب بمبادرة ”تحدي القضاء على الجوع“ التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كرؤية لمستقبل خال من الجوع، وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن التغذية[(١)]، المعتمد في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وعقد العمل من أجل التغذية (٢٠١٦-٢٠٢٥)[(٢)] والتوصيات الواردة في التقرير عن نظم التغذية والغذاء الصادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، المعتمد في الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي،

وإذ تشير إلى اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[(٣)]،

[***وإذ ترحب*** باتفاق باريس ودخوله حيز النفاذ باكرا، وتشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[(٤)] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن]،

وإذ ترحب أيضا بنتائج الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في روما في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧[(٥)]، وتحيط علما بالمبادئ الطوعية الناظمة للاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية[(٦)] التي اعتمدتها اللجنة، وتشير إلى المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[(٧)]،

وإذ تعرب عن القلق إزاء تزايد الجوع على الصعيد العالمي، والذي عانى منه ٨١٥ مليون شخص في عام ٢٠١٦،

---

(١) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(٢) القرار ٢٥٩/٧٠.

(٣) A/CONF.216/5، المرفق.

(٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٥) انظر CFS 2017/44/10/Rev.1.

(٦) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة C 2015/20، التذييل دال.

(٧) المرجع نفسه، الوثيقة (C 2013/20) CL 144/9، التذييل دال.

وإذ ترحب بإعلان سينداي وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٨] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ ترحب أيضا بالتقدم المحرز في تفعيل آلية تيسير التكنولوجيا، وترحب كذلك بالتقدم المحرز في تفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتشجع على مواصلة تقديم الدعم لهما،

وإذ تشير إلى الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٩]، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١٠]، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١١]؛ وإذ تعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٢]؛ وإذ تسلم بالتحدي الكبير الماثل أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع،

وإذ ترحب بالخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو[١٣]، وإذ تنوه بإمكانات إحداث التحول الإيجابي نتيجة تعزيز الصلات بين المناطق الحضرية والريفية والزراعة الحضرية في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب أيضا بخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠[١٤]، وإذ تسلِّم بأن الغابات توفر خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلاً عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الغابات تحول دون تدهور الأراضي والتصحر، وتحدّ من خطر حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية والانهيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية وغيرها من الكوارث،

وإذ تسلِّم بأن للتكنولوجيا الزراعية تأثيرا مفيدا ودورا هاما في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنجاح،

وإذ تسلِّم أيضا بأن التكنولوجيات الزراعية حسّنت إنتاجية الزراعة وعززت استدامة أنظمة الإنتاج الغذائي وقدرتها على التكيف على الصعيد المحلي،

وإذْ تسلِّم كذلك بأن قطاع الزراعة يرتبط ارتباطا لا ينفصم بالمنظومة الغذائية بكاملها وبأن التكنولوجيات الزراعية يمكن أن تضيف قيمة في مختلف حلقات المنظومة الغذائية بتحسين استدامة

---

(٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٩) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الأول والثاني.

(١٠) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١١) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١٢) A/57/304، المرفق.

(١٣) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١٤) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠١٧، المرفق الأول.

التخزين والنقل والتجارة والتجهيز والتحويل والبيع بالتجزئة وخفض النفايات وإعادة تدويرها، علاوةً على أوجه التفاعل بين هذه العمليات،

وإذ تؤكد الدور الحاسم الأهمية للمرأة في القطاع الزراعي ومساهمتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الفجوة بين الجنسين، واستحداث مبادرات ملائمة تراعي الفوارق بين الجنسين في جميع المراحل في عمليات الابتكار الزراعي، بما في ذلك على صعيد السياسات، وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية وما يتصل بها من خدمات ومدخلات، وعلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، بما في ذلك حيازة الأراضي وإمكانية الانتفاع من الأراضي ومصائد الأسماك والغابات، فضلا عن التعليم والتدريب الميسوري التكلفة والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات الصحية والخدمات المالية، والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والمشاركة فيها،

وإذ تسلم بأن الشباب يؤدون دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وأن التكنولوجيا الزراعية تؤدي دورا أساسيا في تيسير اكتساب الشابات والشبان للمهارات الزراعية، وتحسين سبل عيش الشباب، وضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها،

وإذ تسلِّم أيضا بالتطور السريع في العلوم والابتكار التكنولوجي، وبأن وضع البيانات والمعلومات الضخمة وإتاحتها للاستخدام سيحدث تغيرات عميقة في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والتنمية الريفية،

وإذ تلاحظ أن التكنولوجيا الزراعية المستدامة وكذلك الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تستند إلى المعارف والقدرات وتستجيب لاحتياجات وحقائق صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، يمكن أن تسهم في انتقالهم من زراعة الكفاف إلى الإنتاج الابتكاري التجاري، بما يساعدهم على تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وتوليد فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تقر بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص وبالعمل الذي يقومان به في تعزيز التقدم في البلدان النامية والترويج للممارسات المستدامة للزراعة والإدارة والتشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية وتدريب صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى وضع نظم غذائية ابتكارية تحمي قاعدة الموارد الطبيعية وتحسّنها، وتزيد الإنتاجية في الوقت نفسه، وتسهم في التصدي للتحديات المطروحة نتيجة عوامل عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وندرتها والتوسع الحضري والعولمة، وإذ تعترف بأن التكنولوجيات الزراعية يمكن أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وأن تساعد على بناء القدرة على التحمل،

وإذ تؤكد أن لإجراء البحوث القائمة على المشاركة، إلى جانب توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية بفعالية وعلى أساس تعددي ومدفوع بتلبية الطلب، أهمية بالغة لضمان تلبية التكنولوجيات الزراعية مطالب المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة واحتياجاتهم،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز الروابط بين التكنولوجيا الزراعية ومبادئ الإيكولوجيا الزراعية، مثل إعادة التدوير، واستخدام الموارد بكفاءة، والحد من المدخلات الخارجية، والتنويع، والتكامل، وصحة التربة وتماسكها، من أجل وضع نظم الزراعة المستدامة التي تعزز التفاعل بين النباتات والحيوانات والإنسان والبيئة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، وزيادة الإنتاجية، وتحسين التغذية، وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة وابتكاراً،

وإذ تؤكد ضرورة دعم وتعزيز نظم المعلومات والنظم الإحصائية من أجل جمع البيانات وتجهيزها وفقا لتبويب أفضل، مما سيؤدي دورا أساسيا في رصد التقدم المحرز في الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية المستدامة وأثرها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة،

وإذْ تدعو منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى النظر في السبل الكفيلة بإتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك الأرصاد الجوية والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء والصور المرسلة من السواتل، ونظم الإنذار المبكر، وغيرها من التكنولوجيات القائمة على البيانات التي يمكن أن تساعد في بناء قدرة المزارعين الأُسريين وصغار المنتجين على التحمل، وتحسين غلة المحاصيل، ودعم سبل المعيشة الريفية،

١ - ***ترحب*** بتقرير الأمين العام[١٥]؛

٢ - ***تحث*** الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة ونقلها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ونشرها فيها بشروط متفق عليها، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وتشجّع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات وتشجيع استخدام الخبرات المحلية في البلدان النامية، ولا سيما قدرات صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، وبخاصة المرأة الريفية والشباب، من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الصغار والشباب، مع تركيز خاص على ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها؛

٣ - ***تقرّ*** بأن قطاع المواشي محرك قوي لتنمية قطاع الزراعة والأغذية، والأمن الغذائي والتغذية، وأحد الدوافع لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة في النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم، وفرصة سانحة قوية لفهم المسائل المرتبطة بالتنمية الزراعية المستدامة ككل؛

٤ - ***تقرّ أيضا*** بأهمية دور الزراعة الأسرية وصغار المزارعين في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في ضمان الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، والاستدامة البيئية، وكذلك في إيجاد فرص العمل؛

٥ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين، بوسائل عدة منها تشجيع الاستثمارات المتسمة بالتوازن بين الجنسين، والابتكار في وسائل

(١٥) A/72/216.

الإنتاج الزراعي وتوزيع المنتجات الزراعية على نطاق صغير، مع الدعم بسياسات متكاملة ومتعددة القطاعات، من أجل تحسين القدرات الإنتاجية للمرأة ومصادر دخلها، وتعزيز قدرتها على الصمود، وتحقيق تكافؤ فرص حصولها على التكنولوجيات التي توفر العمل والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية والمعدات، والوصول إلى محافل صنع القرار وما يتصل بذلك من موارد زراعية لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء وللعوائق التي تقف في سبيل حصول المرأة على المدخلات والموارد الزراعية؛

٦ - ***تشجع*** الحكومات على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية تركز على الشباب، بوسائل عدة منها توفير التدريب والتعليم وخدمات الإدماج المالي، بما فيها خدمات الائتمانات البالغة الصغر، وبناء القدرات، في مجالات منها الابتكار، بشراكة مع القطاع الخاص، من أجل حفز اهتمام الشباب بالزراعة ومشاركتهم فيها؛

٧ - ***يظل القلق يساورها*** لكون الابتكارات والتكنولوجيات الزراعية كثيرا ما تتجاوز المزارعين المسنّين، وبخاصة المزارعات المسنّات، لأن العديد منهم لا يملك الموارد المالية والمهارات اللازمة لاعتماد ممارسات جديدة، وتشدِّد في هذا الصدد على الحاجة إلى تعزيز قدرة المزارعين المسنين عن طريق مواصلة إتاحة فرص حصولهم على الخدمات المالية وفي مجال الهياكل الأساسية وتدريبهم على التقنيات والتكنولوجيات الزراعية المحسَّنة؛

٨ - ***تقر*** بأهمية اعتماد نظم غذائية مبتكرة ومستدامة بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشجيع البحوث القائمة على المشاركة، وتوفير الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية على أساس مدفوع بتلبية الطلب، وزيادة الاستثمار من القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات البشرية، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وتهيئة بيئة اقتصادية ومؤسسية مؤاتية، وتعزيز تدفق المعارف، وبخاصة فيما بين العلماء والمزارعين، مع مراعاة النظم المعرفية المحلية والتقليدية، بالاقتران مع المصادر الجديدة للمعارف؛

٩ - ***تدعو*** الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تعمل بالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، حسب الاقتضاء، وبما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، على تشجيع نمو التعاونيات الزراعية من خلال تسهيل الحصول على التمويل الميسور واعتماد أساليب الإنتاج المستدام والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري وتعزيز آليات التسويق والانتفاع من الصكوك المناسبة لإدارة المخاطر ودعم مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الاقتصادية؛

١٠ - ***تؤكد*** أهمية دعم البحوث وتعزيزها في مجال تحسين أصناف المحاصيل ونظم البذور وتنويعها ودعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة واستخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والنظم الزراعية المتكاملة، ومكافحة أمراض الحيوانات، والإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة الدقيقة، والريّ، وإدارة الثروة الحيوانية، والتكنولوجيات الأحيائية، لجعل الزراعة أكثر قدرة على التحمل وأكثر إنتاجية، وبخاصة جعل المحاصيل والحيوانات التي تربى في المزارع أكثر تحملا للأمراض والآفات والإجهاد البيئي، بما في ذلك آثار تغير المناخ مثل الجفاف وحوادث غزارة الأمطار، وفقا للأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

١١ - ***تؤكد*** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية قبل الحصاد وبعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد الغذائي والهدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها تحسين تخطيط الإنتاج، والنهوض بممارسات الإنتاج والتجهيز المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين تكنولوجيات الحفظ والتعبئة، وتحسين إدارة النقل والشؤون اللوجستية، وإذكاء الوعي بعادات الشراء والاستهلاك، من أجل مساعدة جميع العناصر الفاعلة في سلسلة الإمداد على جني فوائد أكبر والإسهام في التخفيف من آثار تغير المناخ؛

١٢ - ***تقر*** بأن تعزيز الروابط بين الحضر والريف يمكن أن يحسِّن الأمن الغذائي والتغذية سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وتؤكد في هذا الصدد الحاجة إلى التخطيط المتكامل للأراضي الزراعية الحضرية والإقليمية، وخطوط النقل المحسَّنة بين الحضر والريف، وتكنولوجيا تغليف الأغذية، وتطوير سلسلة أجهزة التبريد للحد من الخسائر الغذائية، والروابط التجارية الفعَّالة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل الذي سيسهم في ارتباط صغار المزارعين والصيادين بسلاسل القيمة والأسواق المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

١٣ - ***تقرّ أيضا*** بأن المزارع والزراعة الحضرية يمكن أن تحسِّن الأمن الغذائي والتغذية وضمان الحصول على الدخل لسكان المناطق الحضرية، وتسلّط الضوء في هذا الصدد على الحاجة إلى مواصلة تطوير التكنولوجيا الزراعية لدعم التوسع الحضري المستدام، بوسائل عدة منها التكثيف المستدام عن طريق الزراعة في الأماكن المغلقة والزراعة العمودية، والاستعانة بالتشغيل الآلي للتغلب على صعوبات العمل المكثف، والاستخدام المبتكر للأماكن الحضرية لأغراض الزراعة، والتشجيع على احتراف الزراعة الحضرية، من أجل الحد من الجوع وسوء التغذية وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة؛

١٤ - ***تؤكد*** أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا توفير استهلاك المياه، التي يمكن أن تسهم أيضا في التخفيف من آثار تغير المناخ، دون المساس بالإنتاجية؛

١٥ - ***تشجع*** الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد والخدمات الاستشارية في المسائل الريفية؛ وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وبخاصة نساء وشباب الأرياف، في التخطيط واتخاذ القرارات بشأن إتاحة الاستفادة من التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة؛

١٦ - ***تقرّ*** بالدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكونها تشكل أداة لتحسين الإنتاجية الزراعية والممارسات الزراعية وسبل كسب العيش لصغار المزارعين، وتعزيز الأسواق والمؤسسات الزراعية، وتحسين الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية في المسائل الحضرية، وتمكين جماعات المزارعين، ومواصلة إطلاع المزارعين وأصحاب الأعمال الحرة في المناطق الريفية على الابتكارات الزراعية، والأحوال الجوية، وتوافر المدخلات، والخدمات المالية وأسعار السوق، وربطهم بالمشترين، وتؤكد الحاجة إلى ضمان حصول المرأة والشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية؛

١٧ - ***تهيب*** بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءا لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان

الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحث الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١٦)]، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال توفير تكنولوجيا صالحة على الدوام تتوافر فيها مقومات الاستدامة بأسعار معقولة ويسهل على صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية والمزارعين المسنّين، استخدامها ويمكن نشرها بينهم؛

١٨ - ***تطلب*** إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشجيع تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء ودعمها وتيسيرها، بوسائل منها الإرشاد والمنافع الأخرى المتاحة للعموم المتعلقة بسبل تعزيز الزراعة المستدامة وزيادة قدرة الزراعة على التكيف واستخدام مجموعة واسعة من التكنولوجيات الزراعية الداعمة لأنظمة غذائية أكثر استدامة، والخصوبة الطويلة الأجل، والنظم الإيكولوجية الزراعية الصحية والقادرة على التكيّف، وسبل العيش المأمونة، وذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، ومن ضمنها تكنولوجيا تخزين المحاصيل بعد حصادها وتجهيزها ومناولتها ونقلها، بما في ذلك في الظروف البيئية الصعبة؛

١٩ - ***تؤكد*** الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث والابتكارات الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك مراكز البحث التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية الأخرى؛

٢٠ - ***تؤكد*** أهمية المؤشرات التي يمكن استخدامها لصياغة سياسات موجهة صوب أهداف بعينها في سبيل اعتماد التكنولوجيا الزراعية ولقياس أثرها على أهداف التنمية المستدامة، وتشجع الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على أن تواصل، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، الإسهام في عمل اللجنة الإحصائية الجاري المتعلق بإطار المؤشرات العالمية؛

٢١ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر إدراج البند المعنون ''التنمية المستدامة'' في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسبعين[، ما لم يُتَّفق على خلاف ذلك].

---

(١٦) القرار ١/٧٠.